مؤشرات تراكم الدين العام في مصر واسبابها

الاء هلال سعدون
المديرية العامة لتربيه الرصافة الثانية / قسم الاعداد
والتدريب / شعبه البحوث والدراسات
أ.م.د.عصام عبد الخضر سعود
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

مؤشرات تراكم الدين العام في مصر واسبابها

Indicators of public debt accumulation in Egypt and its causes

الاء هلال سعدون*
المديرية العامة لتربيه الرصافة الثانية / قسم الاعداد والتدريب / شعبه البحوث والدراسات

أ.م.د.عصام عبد الخضر سعود
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Alaa Hilal Saadoun *
General Directorate of Education, Second Rusafa / Preparation and Training Department / Research and Studies Division

Assistant Professor Dr. Essam Abdel-Khader Saud
College of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University

تاريخ الاستلام: 2024/08/25 تاريخ القبول: 2024/09/16 تاريخ النشر: 2025/03/01
Published: 01/03/2025 Accepted: 16/09/2024 Received: 25/08/2024

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى دراسة الدين العام في مصر لدعم العجز وعدم القيام بتسديد الديون المتراكمة ومن خلال البيانات في البحث عن أن علاج أزمة الدين العام المصري يرتبط بوجود الإرادة في الحركة السياسية الوطنية وإدارة رشيدة تغلق أبوابها، وهو ما يفتقده جمهورية مصر العربية في ظل تقدم التجريف لموارد مصر والأدون للجيل الحالي والأجيال القادمة، في عام 2018 يشكل الدين العام المصري 93% ومن المعروف ان جمهورية مصر العربية كثيرا بالدين العام الذي يبرز أهم تطور للبلد.

الكلمات الرئيسية: الدين العام، النفقات العامة، الايرادات العامة، الايرادات الضريبية

Abstract

The current research aims to study the public debt in Egypt in order to address the budget deficit and the failure to pay off accumulated debts. Through the data in the research, it becomes clear that treating the Egyptian public debt crisis is linked to the existence of will in national politics and sound management that closes the doors to corruption, which is what the Arab Republic of Egypt lacks in light of the policy of plundering Egypt's resources and debts to the current and future generations. Upon reaching the year 2018, we note that the Egyptian public debt constituted 93%. It is known that the Arab Republic of Egypt is greatly affected by the public debt, which constitutes the most important feature of the country's weakness.

Keywords: Public debt, public expenditure, public revenue, tax revenue

*Corresponding Author email: ammaralaa721@gmail.com

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

المقدمة

بالرغم من العوائق التي تسبب التراكم للديون من خلال الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في مصر- خاصة بها فيما يتعلق بالدين، يتطلب الامر المعرفة في إدارة ملف الدين بما يتناسب مع السياق المصري ويراعي القوى المحركة الاقتصادية والسياسية الخاصة والدقيقة وبشكل عام، تنشأ هشاشة الديون في الكثير من الأسواق الناشئة والبلدان النامية عن ارتفاع الدين غير الحكومي والقروض في المؤسسات غير المالية في بيئة عالمية اتسمت مؤخراً بانخفاض سعر الفائدة، بالرغم من ذلك، تنشأ نقاط الضعف المرتبطة بالدين في مصر بشكل أساسي من الدين العام الناتج عن متطلبات المالية العامة وإلى العوامل المؤثرة في الأمد البعيد وضعف المؤسسات على صعيد الموازنات بما ينعكس سلباً على مؤشرات المالية العامة وعلى الدين العام، تشهد مصر العديد من محاولات المتتالية لمعالجة الاختلالات المالية العامة الكلية ومشكلات الديون، غير أن العديد من العوامل قد أعاق بالفعل اكتمال هذه الإصلاحات واستدامة نتائجها.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث من خلال دراسة تزايد الدين العام في مصر وما يترب عليه من العوامل والمؤثرات المالية والاقتصادية الامر الذي أدى الى ازدياد الانفاق على التنمية الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم القدرة الاستيعابية على تحملها وهذا يدفع الحكومة الى زيادة التمويل بشكل كبيرمما يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاتي: -

1- تحديد أسباب الدين العام في مصر.
2- الوقوف على الاثار الناتجة على ازمة الدين العام في مصر.
3- دراسة تطور الدين العام في مصر.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة في منهج البحث على المنهج التحليلي في جمهورية مصر العربية من خلال بيان أسبابه وهيكلية البيانات والاثار التي تنتج عنه ومدى تأثيرها على الاقتصاد لعلاج هذه المشكلة.

المحور الاول:

اولاً: -أسباب تراكم الدين العام في مصر

يعد العجز الحكومي من أكثر الأسباب التي تحتل المركز الأول في اصدار الدين العام المحلي، مما يؤدي الى التغير في صافي أصول الحكومة، اذ يمكن تسديد العجز من خلال طريقتين.

أ- العمل على تخفيض الأصول التي تمتلكها الحكومة وهو ما يسمى الخصخصة.
ب- ارتفاع نسبة الالتزامات او الاقتراض من الداخل او الخارج وهو الأفضل من حيث تمويل العجز.

وعلى الرغم من ان الاقتراض الخارجي يكون الأفضل وبفائدة اقل لكن الحكومات عادة تلجأ الى الاعتماد في الاقتراض من السوق المحلية وذلك بسبب:

أ- الاعتبارات السياسة التي تتمثل في الاقتراض الخارجي.
ب- مدى ارتباط الاقتراض الخارجي بمشاريع محددة للعمل في البلد المقترض.
ت- ثقة الجهات المانحة في الاقتصاد القومي.
ث- الاستقرار النقدي الذي ينتج عن الاقتراض الخارجي بسبب زيادة العرض.

تبين ان العجز المالي هو من الأسباب المهمة في تراكم الدين العام المحلي، إضافة الى ذلك ينبغي التركيز على نوعين من مصادر التمويل الذي تلجأ اليه الحكومة:

-(التمويل غير التضخمي) هو الاقتراض من الافراد والجهاز المصرفي.

- (التمويل التضخمي) ويسمى التمويل بالعجز ويقصد به لجوء الدولة الى الإصدار النقدي الجديد أي اصدار نقود جديدة فتزيد كمية النقود المتداولة ومن ثم حدوث موجات تضخمية، زيادة عدد السكان، ارتفاع الفوائد التي تتمثل بالنفقات الجارية في الموازنة وهذا بدوره يرفع من سعر الفائدة على اذونات الخزينة وبالنتيجة هو

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

ارتفاع حجم الدين العام، فضلا عن تزايد العجز للمنظمات الاقتصادية وبعدها تضطر الحكومة الى الاقتراض من بنك الاستثمار لتمويل العجز وهي من ضمن القروض تدخل الدين العام المحلي. (طايل، 2023، 1109-1111)

جدول (1) نسبة العجز الاولي والعجز الكلي الى الناتج المحلي في جمهورية مصر للمدة (2014-2023)

السنة	نسبة العجز الاولي الى الناتج المحلي	نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي
2014	3.9%	12.12
2015	3.5%	11.4
2016	3.5%	12.5
2017	1.7	10.2
2018	0.1-	9.1
2019	1.8-	7.5
2020	1.7-	7.4
2021	1.3-	6.8
2022	1.2-	6.2
2023	1.5-	6.1

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التنمية الاقتصادية للمدة(2014-2023)

شكل (1): العجز الكلي والاولي للناتج المحلي

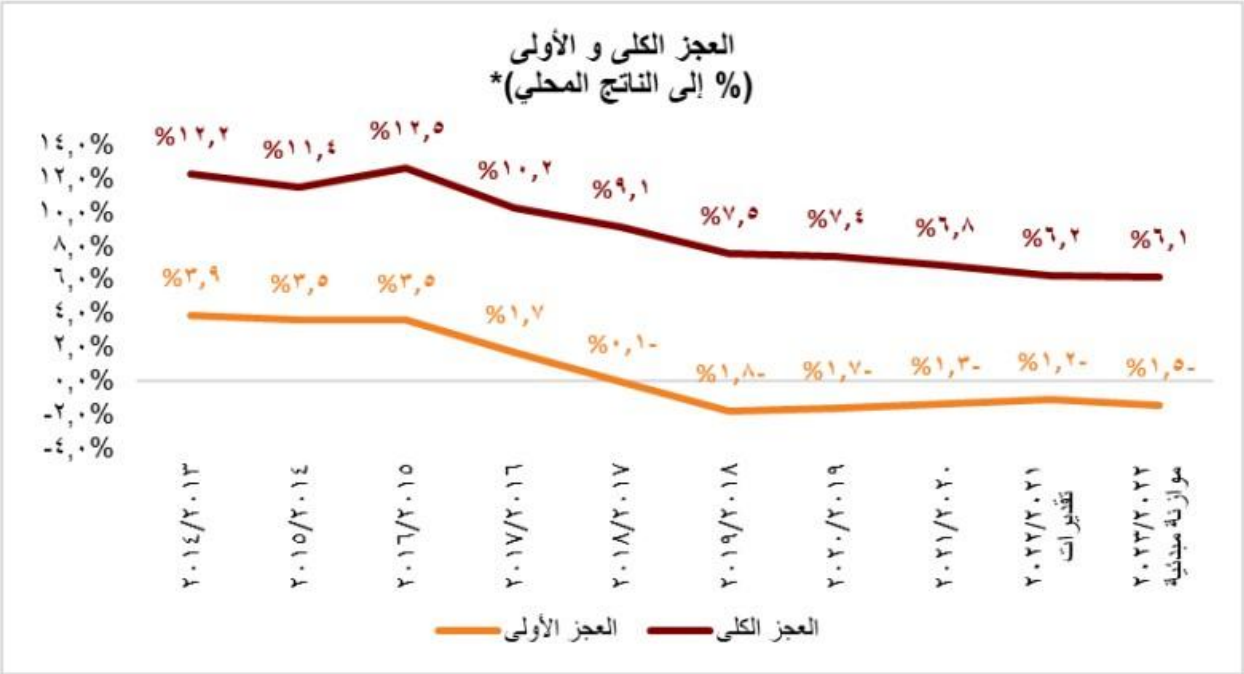

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

كما يوضح الشكل (1) تحسن مؤشرات المالية العامة والذي يرجع إلى ارتفاع معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم في خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وتحقيق فائض أولى بالموازنة وانخفاض معدلات العجز الكلى، كما ساهمت الإجراءات والإصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي في تحسن أوضاع المالية العامة.

ثانياً: -علاج أسباب الدين العام المحلي

ترتبط الزيادة في حجم وعبء الدين العام المحلي ارتباطا مباشرا بضرورة تقديم مجموعة من الأساليب والمقترحات للحد من الزيادات المستقبلية في حجم وعبء الدين العام المحلي، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم وعبء الدين العام المحلي وأعباء خدمته.

ونحاول فيما يلي عرض مجموعة من الأساليب لمواجهة أسباب الزيادة في حجم وعبء الدين العام المحلي (الوكاع،2020 :17)

1- تطوير الإيرادات المتكررة والتحويلات المتكررة في الموازنة العامة للدولة بهدف تحقيق فائض متكرر يساهم في تمويل التحويلات الاستثمارية والرأسمالية.
2- ترشيد الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية، خاصة للصناعات والسلع غير الاستراتيجية أو تلك التي لا تدخل في أولويات الاحتياجات الإنتاجية والاقتصادية، ومراجعة بعض الإعفاءات التي لا تحقق أهدافها. وعلى وجه الخصوص، ترشيد الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية للصناعات والسلع غير الاستراتيجية أو تلك التي لا تدخل في أولويات الاحتياجات الإنتاجية والاقتصادية. وغيرها بما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.

3-الاساليب التي تعمل لتحقيق التوازن المالي وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، ترتبط الاساليب التي تطبق في المؤسسية بالإجراءات التي تفرض في الدول لتحقيق الانضباط المالي من خلال الاستناد إلى عدد من القواعد تتمثل في ثلاث اتجاهات:(راتب،2017 :254-258)

أ- قواعد عجز الموازنة تتضمن خفض عجز الموازنة إلى مستوى معين ثم تحويل هذا العجز إلى فائض
ب- قواعد الاقتراض هدفها تحقيق الحكمة عند اختيار طرائق التمويل العام
جـ - قواعد الدين هدفها تحديد الحدود الامنة لإجمالي الدين العام.

مما لاشك فيه أن علاج أزمة الدين العام المصري يرتبط بوجود الإرادة في السياسية الوطنية وإدارة رشيدة تغلق أبواب الفساد، وهو ما تفتقد اليه جمهورية مصر العربية في ظل سياسة التجريف لموارد مصر و الديون للجيل الحالي والأجيال القادمة ، وان توفر الإرادة والإدارة فإنها يمكنها علاج ألازمة للدين العام المصري ، وصدماتها المالية المتوقعة، ووضع أهداف واضحة لإدارة الدين العام، وتقدير حجم المخاطر في ضوء اعتبارات التكلفة، والمعرفة بين إدارة الدين والإدارة النقدية من حيث الأهداف، وضرورة التنسيق بينهما، ووضع حدود للتوسع في الاقتراض، وتوخي الحرص في إدارة مخاطر إعادة التمويل ومخاطر السوق وتكلفة فوائد أعباء الديون، وضرورة إقامة هيكل مؤسسي سليم وسياسات قوية للحد من المخاطر التشغيلية، بما في ذلك تفويض المسؤوليات بشكل واضح للجهات الحكومية.(شعبان،2017 :336)

من خلال التطور في المجتمع وزيادة الوعي الاجتماعي مكن ذلك المواطنين من المطالبة بكافة حقوقهم من التأمين ضد البطالة والعجز والمرض وهذه المتطلبات أدت الى زيادة النفقات العامة.(رشيد، 2020: 6)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

اساليب المعالجة للدين العام من قبل وزارة المالية في الجمهورية العربية المصرية

1-توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي وذلك لان نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي بمصر- تؤكد وجود فرص زيادتها من 11,7% إلى 12,1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019/2020 إلى /2020 2021 مقارنة بمتوسط عالمي 20-18 2- % .

2-استمرار تعظيم العائد على اصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي- بقوة نحو برامج الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة اصول الدولة.

3- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخل وخلق فرص عمل واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلا عن التوسع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة، والاماكن المستهدفة، مع زيادة قيمة معدلات الانفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية، رفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم .

4-التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات، بالإضافة إلى التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلة والتي تساعد في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وخلق فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.

5- التوسع في إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات وإدارة الاصول والمخاطر ذلك من خلال دمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك معا وتكامل قواعد البيانات بينها وسرعة رد الضريبة، ضريبة القيمة المضافة وفقا لأحكام القانون وإدارة المخاطر المتطورة.

6-العمل على الحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الإنتاجية.

7-التوعية للتحول نحو الأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات

8-التوسع في اعداد الموازنة على اساس موازنة البرامج والأداء وتطبيقها تدريجيا خلال مدة أقصاها ٤ سنوات وفقا لقانون المالية العامة الموحد الصادر برقم 6 لسنة2022 ومتابعة مبادرات محددة الأهداف يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الانفاق العام. (موازنة جمهورية مصر-،2022: 18-21)

ثالثاً: -الانفاق العام في مصر

من خلال معدلات النمو ومعدلات التضخم واسعار الفائدة المتوقعة على الاصدارات الحكومية التي تتضمن سندات الاذونات المحلية والدولية، ومعرفة الاسعار العالمية للسلع الاولية المهمة وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة من الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك في ضوء نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد التي شرعت في موازنة العام 2022/2023 المالي ١،٣٨١نحو مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق في تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ١,٥٪ من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلي. (معيط، البيان المالي، 2022-2023 :19)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

جدول (2) مدفوعات الفوائد الى الإيرادات والمصروفات في جمهورية مصر للمدة(2014-2023)

السنة	مدفوعات الفوائد الى الناتج المحلي	مدفوعات الفوائد الى اجمالي الإيرادات	مدفوعات الفوائد الى اجمالي المصروفات
2014	%9	%49	%29
2015	%9	%50	%30
2016	%9	%48	%31
2017	%10	%53	%35
2018	%9	%57	%39
2019	%9	%58	%40
2020	%8	%51	%36
2021	%7	%44	%32
2022	%8	%45	%33

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية للمدة(2014-2022).

الشكل (2) الفوائد نسبة الى الإيرادات والمصروفات

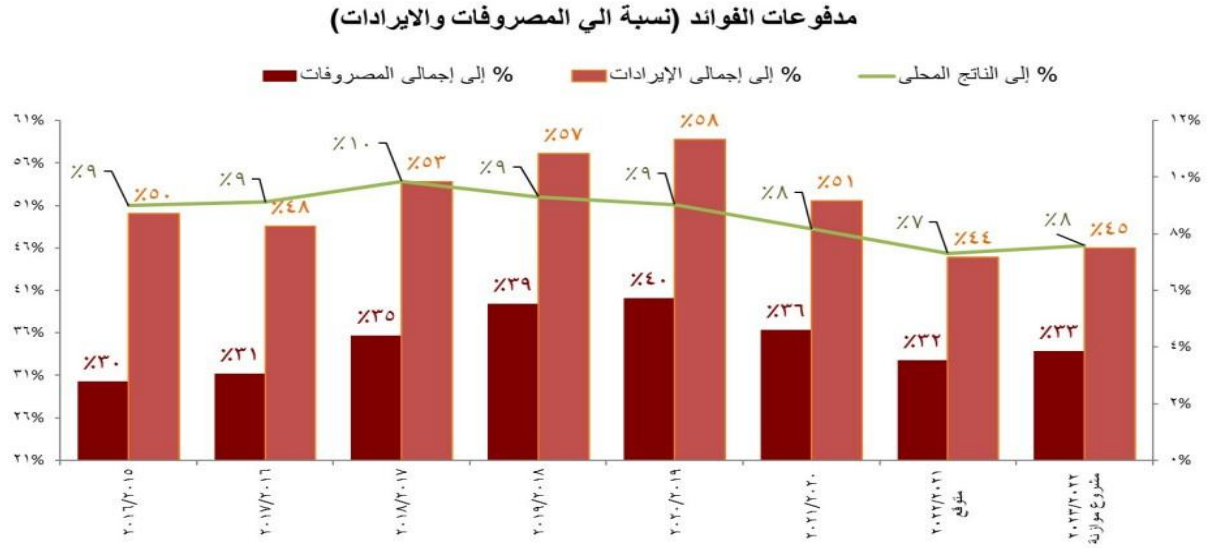

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية للمدة(2015-2023).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

رابعاً: -الناتج المحلي الإجمالي

يعد المحرك الأساسي لديون مصر- هي الأعباء التي تحصل في الموازنة و تأخذ المرتبة الأولى في الدين العام الذي بلغ في عام2017 85% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا يكون قد تجاوز المؤشر المرجعي للأسواق الناشئة التي تبلغ نسبة 70% وقد تم تقدير نسبة الدين العام في جمهورية مصر- من 100% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ ان الدين العام المحلي بلغ 100% في عام 2016 قبل تنفيذ برنامج الإصلاح وعند الوصول لعام 2018 نلاحظ ان الدين العام المصري شكل 93% ومن المعروف ان جمهورية مصر- العربية تتأثر كثيراً بالدين العام الذي شكل اهم معالم الضعف للبلد.

خامساً: -الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (2016 – 2022)

ان منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر- العربية اعتمد مقارنة ارقام الموازنة العامة للدولة مع أرقام الموازنة الفعلية وحسب البرنامج الذي عقد بين حكومة مصر- والصندوق. وقد قسمت المدة الزمنية محل الدراسة والتي هي (12) عام (2011/2010 – 2022/2021) إلى فترتين، (6 سنوات مالية) لكل فترة. اذ ان الفترة الاولى تتضمن السنوات المالية (2011/2010 – 2016/2015) وهذه الفترة تعبر عن سنوات ما قبل الاصلاح الاقتصادي، وتتضمن الفترة الثانية السنوات المالية (2017/2016 – 2022/2021) وتعبر هذه الفترة عن سنوات ما بعد الاصلاح.

أ-الإيرادات العامة والنفقات العامة:

بلغت النفقات العامة في العام (2016/2015) أي قبل بدء الإصلاح الاقتصادي حوالي (30.2%) من حجم الناتج، في حين وصلت الإيرادات العامة ما نسبته (18.1%) من حجم الناتج، بما معناه ان العجز الكلي قد بلغ (12.1%) من الناتج. اذ ان البرنامج الأول قد استهدف خفض في النفقات العامة بنسبة (3.5%) من حجم الناتج وزيادة في الإيرادات الضريبية بما يقارب نسبة (2.5%) من حجم الناتج. ولدى مقارنة الأرقام في الموازنة الفعلية بما استهدف هذا البرنامج، يتبين انخفاض النفقات العامة بما نسبته (5.7%) بعد ان كانت في العام (2016/2015) والتي كانت تمثل بـ (30.2%) لتصبح (24.5%) في العام المالي (2019/2018) وقد مثلت نسبة الانخفاض هذه حوالي (163%) من نسبة الانخفاض المستهدف.

وبالنسبة للإيرادات العامة فإنها قد انخفضت اذ كانت قبل البرنامج الاول بنسبة (18.1%) من الناتج حتى وصلت بعد البرنامج الاول إلى نسبة (16.8%)، اذ كانت نسبة الانخفاض (1.3%)، رغم ان الخطة المستهدفة كانت هي زيادتها بنسبة (2.5%)، اذ ان هدف الزيادة في الإيرادات العامة نسبةً الى حجم الناتج لم يتحقق. وقد استمر الانخفاض في النفقات العامة في العام المالي (2022/2021)، الى ان بلغ ما نسبته (23.3%) من حجم الناتج، غير ان الايرادات العامة قد ارتفعت بنسبة قليلة جداً حتى وصلت الى ما نسبته (17.2%) من حجم الناتج، الا ان هذه الزيادة مازالت أقل من نسبتها المخططة قبل الاصلاح بما نسبته (0.9%)وكما موضح في الشكل رقم (3)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

شكل (3) نسبة (الايرادات – النفقات – العجز الكلي) للناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية

للمدة من (2016/2015 – 2022/2021)

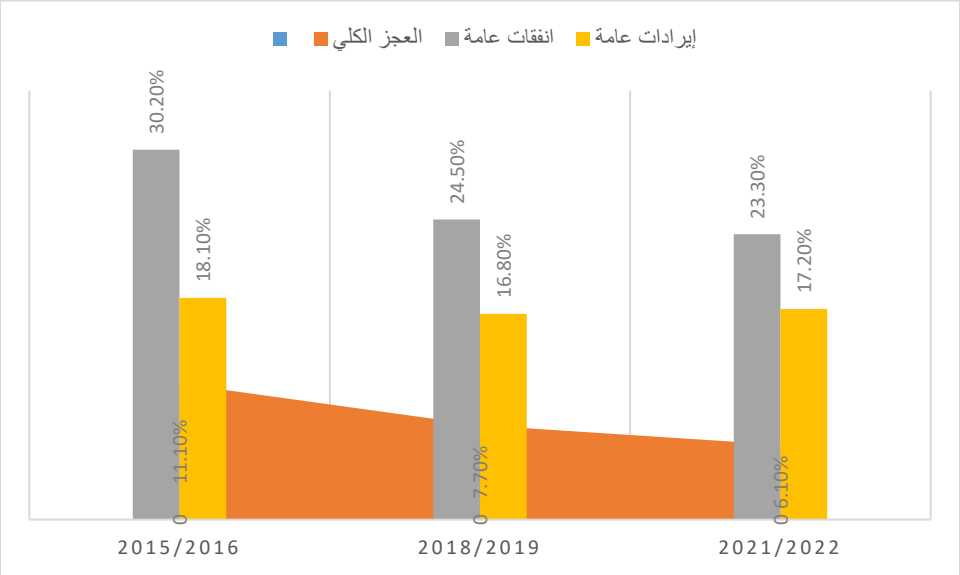

المصدر: مجموعة البنك الدولي المجلد الاول 2022

في السنة المالية (2016/2015) أي قبل انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي، تمثل هيكل النفقات العامة لجمهورية مصر العربية بالآتي: (بلغت نسبة الفوائد من اجمالي الانفاق العام (29.9%)، ثم تلتها نسبة الاجور بـ (26.1%) من اجمالي الانفاق العام، ثم جاء الدعم بنسبة (24.6%) من اجمالي الانفاق العام، ثم تلتها نسبة الاستثمارات والتي قدرت بـ (8.5%) من اجمالي الانفاق العام. وبعد انقضاء فترة البرنامج الاول أي بعد ثلاثة سنوات، وتحديداً في العام المالي (2019/2018)، فقد اختلف هيكل الانفاق العام وأصبح كالآتي: (الفوائد اصبحت نسبتها (38.9%) من اجمالي الانفاق العام، اذ انها زادت بنسبة (9%)، ثم تلاها الدعم الذي بلغت نسبته (21%) من اجمالي الانفاق العام أي بانخفاض نسبته (3.6%)، ثم تلتها الاجور التي كانت بنسبة (19.4%) أي بانخفاض نسبته بـ (5.7%)، ثم جاءت الاستثمارات بنسبة (10.5%) من اجمالي الانفاق العام أي بزيادة بنسبة (2%). نستنتج من الاصلاح ان مصر خفضت جميع بنود الانفاق وبالخصوص الدعم والاجور، بينما كانت هناك زيادة واضحة بالفوائد، وزيادة طفيفة بالاستثمارات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

الشكل (4) هيكل النفقات العامة في جمهورية مصر العربية

للمدة من (2016/2015) ولغاية (2022/2021)

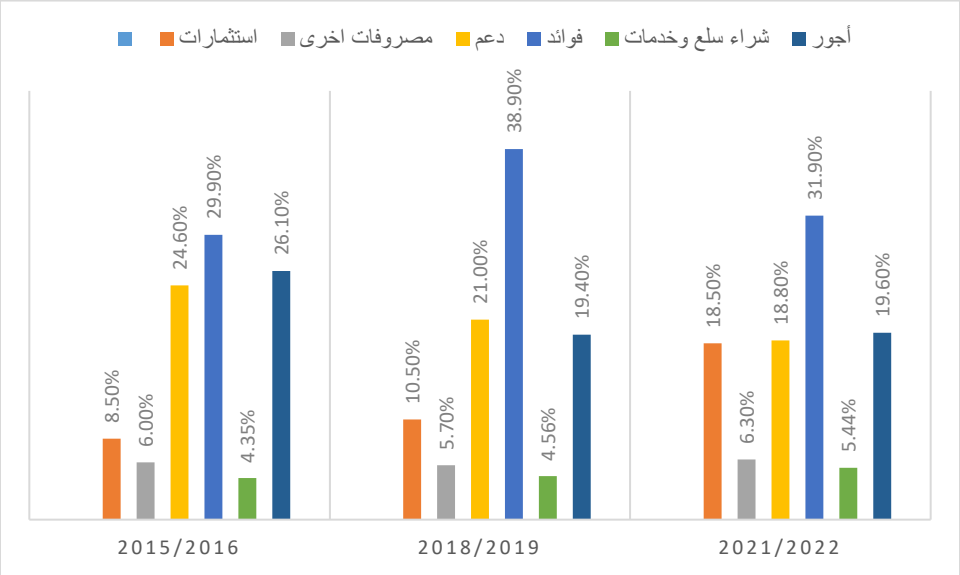

المصدر: مجموعة البنك الدولي المجلد الاول 2022

وعند نهاية السنة المالية (2022/2021) ظهر هيكل الانفاق العام كالآتي: (الفوائد كانت نسبتها (31.9%) من الانفاق العام، تلتها الاجور والتي كانت نسبتها(19.6%) من اجمالي الانفاق العام، تلاها الدعم والذي كانت نسبته (18.8%) من اجمالي الانفاق العام، تلتها الاستثمارات بنسبة (18.5%) من اجمالي الانفاق العام. اذ ان الاستثمارات زادت بنسبة (10%) من اجمالي الانفاق العام قياساً لما كانت عليه في العام (2016/2015)

ومن هنا وعند تحليل هيكل الانفاق نستنتج ان هناك اربعة انواع من بنود الانفاق العام تم تخفيضها بشكل واضح وهي (شراء السلع والخدمات، والاجور، والدعم، والمصروفات الأخرى)، وكما موضح بالشكل

نستنتج من ذلك هو ان برنامج الاصلاح الاقتصادي اعتمد في جانب تخفيض النفقات العامة على الدعم والاجور بشكل كبير وواضح، لكن هذه البنود تمس الفقراء واصحاب الدخل المحدود أكثر من غيرهم لذا فقد تحملت هذه الشريحة الاقتصادية فاتورة الاصلاح الاقتصادي.

ب-هيكل الإيرادات العامة:

كان هيكل الايرادات العامة قبل الاصلاح الاقتصادي في العام المالي (2016/2015) يتكون من (الإيرادات الضريبية بنسبة (71.7%)، والايرادات الاخرى بنسبة (27.6%)، والمنح بنسبة (0.7%) من إجمالي الإيرادات العامة، غير انه أصبح في نهاية البرنامج الأول للعام المالي (2019/2018) كالآتي: (الايرادات الضريبية بنسبة (78.2%)، الايرادات الأخرى بنسبة (21.6%)، المنح بنسبة (0.3%) من إجمالي الإيرادات العامة. اذ ان البرنامج الأول قد ركز خططه في زيادة الإيرادات العامة، من خلال زيادة إيرادات الضريبة والتي قد ارتفعت في الهيكل الضريبي بنسبة مقدارها (6.5%) خلال السنوات المالية للبرنامج الثالث. لكن ذلك لم يدم طويلاً فقد انخفضت

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

الايـرادات الضرـيبية بسـبب آثار جائحـة كـورونا للعـام المـالي (2022/2021)، وبسـبب تـأثيرات الحـرب بـين روسـيا و أوكرانيـا، اذ بلغـت نسـبة الايرادات الضريبية آنذاك ما نسبته (73.6%) من اجمالي الايرادات

وقـد اسـتهدف الـبرنامج الاصـلاحي للعـام (2016/2015) زيادة في الايـرادات الضرـيبية بمـا نسـبته (2.5%) خـلال الاعـوام الماليـة للـبرنامج الاصـلاحي، غـير ان هـذه النسـبة لم تتحقـق خـلال فـترة الـبرنامج الثالـث، وبالتـالي لم يكتمـل هـدف الـبرنامج. فـرغم زيادة قيمـة الايـرادات الضرـيبية لأكـثر مـن الضـعف اذ بلغـت نسـبتها (209%) غـير ان تـلك النسـبة كانـت تسـاوي (2%) مـن الـزيادة بالنـاتج الاجـمالي أي انهـا تغـيرت مـن (13%) الى (13.2%) خـلال هـذه الفـترة. وبعـد ذلك حـدث انخفـاض بنسـبة (6%) بسـبب ركـود النشـاط الاقتصـادي خـلال فـترة جائحـة كـورونا اذ انـه في العام المالي (2020/2019) كانت النسبة (12%)، وفي العام (2022/2021) اصبحت النسبة (12.6%). وكما موضح في الشكل (5)

الشكل (5) هيكل الايرادات العامة في جمهورية مصر العربية

للمدة من (2016/2015) ولغاية (2022/2021)

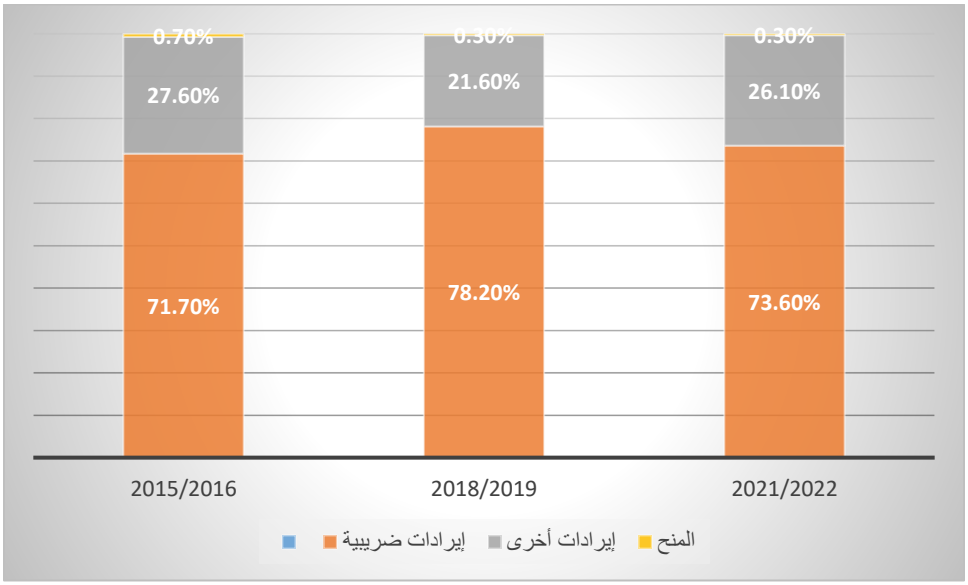

المصدر: مجموعة البنك الدولي المجلد الاول 2022

ج-هيكل الايرادات الضريبية:

تقسـم الضرـائب العامـة في جمهوريـة مصرـ العربيـة إلى خمسـة أقسـام اساسـية وهي: (ضريبـة الدخـل، وضريبـة الممـتلكات، وضرائـب عـلى السـلع والخـدمات، وضريبـة التجـارة الدوليـة، وضرائـب اخـرى) ففـي السـنة الماليـة (2016/2015) والـتي تسـبق بـرنامج الاصـلاح الاقتصـادي، كان هـيكل الضرـيبة في جمهوريـة مصرـ يتكـون مـن (ضريبـة الدخـل بنسـبة (41.1%)، ضرائـب السـلع والخـدمات كانـت بنسـبة (39.9%)، ضريبـة التجـارة الدوليـة بلغـت نسـبتها (8%)، ضرائـب عـلى الممـتلكات بلغـت (7.95%)، وقـد بلغـت الضرـائب الأخـرى (3.1%) امـا في العـام المـالي (2019/2018) أي في نهايـة الـبرنامج الأول، فقـد اختلـف ترتيـب الهـيكل الضرـيبي وكـما يـأتي، (ضرائـب عـلى السـلع والخـدمات كانـت نسـبتها (47.6%) أي بـزيادة النسـبة (7.7%) مـن إجـمالي الضرـائب، تلتهـا ضريبـة الدخـل بنسـبة (34%) أي بانخفـاض (7.1%) مـن اجـمالي الضرـيبة،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

تلتها ضريبة الممتلكات بنسبة (8.02%) أي بزيادة طفيفة بنسبة (0.07%)، ثم تلتها الضرائب على التجارة الدولية والتي كانت نسبتها (5.7%) أي بانخفاض نسبته (2.3%) من اجمالي الضرائب، زمن ثم جاءت الضرائب الاخرى في المرتبة الاخيرة بنسبة (4.7%) أي بزيادة قدرها (1.6%) من اجمالي الضرائب. اذ كانت النتيجة في برنامج الاصلاح الاقتصادي، هو الاعتماد على ضريبة السلع والخدمات في زيادة الايرادات الضريبية الاجمالية، باعتبار هذا النوع من الضريبة، (ضريبة قيمة مضافة)،

نستنتج من ذلك ان برنامج الاصلاح الاقتصادي وخصوصاً جانب الايرادات العامة، كان يعتمد بشكل كبير على الايرادات الضريبية، وقد برزت ضريبة القيمة المضافة بشكل واضح في هذا المجال. اذ ان هذا النوع من الضرائب هو ضريبة غير مباشرة ويقع عبئها على اصحاب الدخل المحدود والفقراء، اذ ان هذه الفئات يرتفع ميلها الحدي للاستهلاك، وان هذا النوع من الضرائب يعتمد على الاستهلاك.

المحور الثاني :

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- تعتمد الميزانية بشكل عام على الايرادات العامة من الايرادات الضريبية.

2-يقود الاستمرار الحاصل في عجز الموارنة الى استمرار الدين العام من خلال الزيادة في اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي.

3-ان حجم الدين العام المحلي يستخدم للمساهمة في تمويل النفقات الاستهلاكية أو نفقات جارية عدا تمويل النفقات الاستثمارية أو النفقات الإنتاجية التي ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التوصيات

1-ضرورة إتباع السياسة في الإصلاح الاقتصادي التي تساعد على تخفيض النفقات العامة لاسيما الحكومية منها، وتوجيه الاقتصاد نحو بناء قاعدة إنتاجية بدلا من زيادة الجوانب الاستهلاكية غير الضرورية

2- ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام وخفض معدل زيادته عن زيادة الايرادات كأداة التخفيض العجز الكلى بالموازنة المصرية.

3-ضرورة العمل على تدعيم برنامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص الذي تضطلع بمسؤولية

وزارة المالية باعتباره أداة هامة لعلاج العجز بالموازنة.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.10

Arabic References:

طايل، ايمان محمد خيري، (2023)، دور السياسات المالية والنقدية في إدارة الدين العام في مصر، مجلة روح القوانين، العدد 101.

الوكاع، كيلان احمد خلف، (2020)، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، بحث مستل، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.

شعبان، حسام عبد العال عبد العال،(2017)، ازمة الدين العام في مصر والاثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد59 ،العدد الثاني.

راتب، اكمل انور،(2017)، نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 31 - العدد 2.

رشيد، ايناس محمد،(2020)،دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية، العدد52.

English References:

Tayel, Iman Mohamed Khairy, (2023), The Role of Fiscal and Monetary Policies in Public Debt Management in Egypt, Ruh Al-Qawanin Magazine, Issue 101.

Al-Wakaa, Kilan Ahmed Khalaf, (2020), The Effects of the Public Debt Crisis and Proposed Solutions, Extracted Research, Mansoura University, Faculty of Law.

Shaaban, Hossam Abdel Aal Abdel Aal, (2017), The Public Debt Crisis in Egypt and Its Consequences, Journal of Legal and Economic Sciences, Volume 59, Issue 2.

Rateb, Akmal Anwar, (2017), A Proposed System to Reduce the Budget Deficit Based on a Knowledge Base, Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Volume 31 - Issue 2.